

## طريق متعرج ومسار متباطئ (مارس - نوفمبر 2011)\*

أ.ماجدة إبراهيم\*\*

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر أساتذتي جميعاً أ.د.نادية مصطفى وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح وأ.د.محمد صفار.

بالنسبة للورقة البحثية الخاصة بي؛ فهي تتناول الموضوع التالي:

"المرحلة الانتقالية في مصر منذ الثورة ودلالة الانتخابات التشريعية في مسار

### المرحلة الانتقالية"

فالمرحلة الانتقالية توصف بأنها طريق متعرج ومسار متباطئ وهو وصف مختصر لكنه دقيق، وتعد العملية الانتخابية أهم ما يميز هذه المرحلة.

ومن ثمّ فالورقة البحثية مقسمة إلى جزئين: أولهما يتعلق بالمرحلة الانتقالية: السمات والإشكاليات، وثانيهما يتعلق بالدروس المستفادة من مراحل انتقالية لنماذج ثورية أخرى. وفيما يلي عرض لهذه الورقة البحثية:

### \*ملاحظات أولية:

إن أحد الصفات والألقاب التي تُسمى بها الثورة المصرية التي اندلعت عام 2011 (ضمن نماذج ثورية أخرى) أنها ثورة انتخابية، وهناك بعض نماذج الثورات في العالم سُميت الثورة الانتخابية وهذا على مستويين: المستوى الأول أنها قامت على إثر عملية انتخابية؛ أو كان المفجر المباشر لها عملية انتخابية بالغة التزوير؛ حيث كان التزوير على نطاق واسع ففجرت الغضب واندلعت الثورة، والمستوى الثاني أن هناك انتخابات تشريعية وانتخابات رئاسية تتم في نهاية المراحل الانتقالية.

ومن الملاحظات الأولية أيضاً أن الهدف من تحليل تطورات المرحلة الانتقالية في ضوء العملية الانتخابية ودلالة هذه العملية هو: الخروج ببعض الدروس المستفادة يحتذى بها في مسار المرحلة الانتقالية وحدودها الموضوعية والزمانية، والتي تبدأ من بداية الفترة الانتقالية نفسها؛ أي منذ 11 فبراير وحتى المشهد الانتخابي نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن تناول المرحلة الانتقالية في مصر: مسارها ودلالاتها وما نتج عنها حتى تأسيس وتدعيم تحول ديمقراطي حقيقي، مع تناول المراحل الانتقالية في نماذج ثورية أخرى، أمر يحتاج لمشروع بحثي يتجاوز نطاق هذه الورقة البحثية، وكما سنرى أنه من ضمن الإشكاليات أن

\* تمثل هذه الورقة تفرغ لكلمة أ.ماجدة إبراهيم لأنها لم تتمكن من تسليم نسخة من البحث المقدم في المؤتمر.

\*\* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

هناك نوع من النقص في الأدبيات حول المراحل الانتقالية لاسيما في جزئها المصري، وهذا ينقلنا إلى ما يلي:

### أولاً: سمات وإشكاليات المرحلة الانتقالية:

حينما أتحدث عن السمات والإشكاليات العامة للمرحلة الانتقالية المصرية أود أولاً أن أنوه أنها نتيجة استخلاص تجارب الدول، وبالطبع لم أكن أنا المستخلصة لها بمفردتي، ولكن هناك كتابات ومقالات عديدة ودراسات في هذا الشأن بعضها يمكن تعميمه، أو أنه يمثل بعض السمات والإشكاليات في المراحل الانتقالية عامةً، وبعضها يخص الحالة المصرية.

وبالنسبة لسمات المراحل الانتقالية بصفة عامة، والحالة المصرية بصفة خاصة نشير إلى ما

يلي:

- كلمة مرحلة انتقالية تعني أنها **مؤقتة**، وبالتالي لا بد من التعامل على أن الزمن محدود، واستحضر هنا بعض مقولات أ.د. سيف الدين عبد الفتاح عندما قال في إحدى مقالاته أنها تستلزم أن يتم التعامل في حساب الثواني والدقائق والأيام قبل أي شيء لأنها محدودة والتعامل فيها لا بد أن يكون دقيقاً.

- **غياب التوافق** شيئاً فشيئاً، وهذا أمر طبيعي في المراحل الانتقالية؛ فإذا كان الهدف الأولي هو إسقاط نظام أو التعبير عن غضب من هذا النظام وإزاحته، فبعد ذلك يتم الدخول في تفاصيل وترتيبات في المرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي، وعند الدخول في هذه التفاصيل والجزئيات تظهر الاختلافات ما بين القوى السياسية بمختلف مرجعياتها ورؤاها حول هذه الترتيبات وآليات تنفيذها، وبالتالي تكون العملية -للأسف- مأزومة.

- المرحلة الانتقالية عادةً تكون **مرحلة أزمة**؛ وبالتالي تحتاج لفن وعلم إدارة الأزمة، وحتى في إدارة الأزمة كعلم نجد من يتحدثون عن الفرق بين إدارة الأزمة وجدار الأزمة، وأيضاً هنا استحضر مقولة أ.د. سيف الدين عبد الفتاح بأنه يوجد في مصر خلال المرحلة الانتقالية الخاصة بها ما يُسمى **بالصناعة الأزمة أو صناعة التأزيم وإدارة التأزيم**؛ بأن هناك نوع ربما يكون مقصوداً أو غير مقصود لإنتاج أزمات تدار بها المرحلة الانتقالية؛ وبالتالي الأمر يكون شديد الصعوبة.

- ويزيد من صعوبة إدارة المرحلة الانتقالية والعبور منها **صفة السيولة** التي تتسم بها في وقت يغيب فيه أحياناً اليقين؛ فالمراحل الانتقالية وأحداثها وتطوراتها تكون خارج السيطرة إلى حدٍ ما وبالتالي ليس هناك كتاب معين يوضح لنا كيف نتصرف وما الذي سيحدث، بالطبع هناك بعض الأشياء التي يتوقعها الخبراء والمحللون، إلا أن صفة السيولة التي تمثل عملية تنهمر فيها الأحداث بغير انقطاع فتوجد أحداث متفجرة تجعل المرحلة الانتقالية مريكة ومرتبكة.

- إن كل القوى تقريباً (بدءاً من الذين يديرون المرحلة الانتقالية، والقوى السياسية الفاعلة في هذه المرحلة) لا تخلوا من الوقوع في أخطاء، فمثلاً بالرغم من أنه كان هناك خطوة جيدة تجاه التحول الديمقراطي خلال المرحلة في بدايتها مع العرس الاستفتائي (بغض النظر عن القبول أو الرفض لمحتوى التعديلات، والقبول أو الرفض لنتيجة الاستفتاء) فالكل كان في حالة عرس لأن البلد يحدث بها نوع من التقدم للأمام ونوع من المشاركة الشعبية غير المسبوقة، وبعد هذا مباشرة نجد أن السجال قد بدأ مبكراً جداً، سجال على الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً وكانت هذه فاتحة الاستقطابات خلال المرحلة الانتقالية.

- وبالتالي يمكن أن نؤكد على سمة أساسية أختتم بها سمات المرحلة الانتقالية وهي أن المرحلة الانتقالية **ذات مسار متعرج** وهذا ليس عيباً فيها، ولكنها خصيصة بمعنى أن فيها أبعاد كثيرة وقوى فاعلة كثيرة، وبالتالي فإنه عند الحديث عن مسارها فمن الخطأ أن ننظر له على أنه مسار خطي ولا بد أن تتم المرحلة بدون أي أخطاء أو أي تجاوزات، فهذا الأمر خارج عن طبيعة الظاهرة الاجتماعية والإنسانية وكذلك الظاهرة السياسية لاسيما عقب الثورات أو في مرحلة الزخم الثوري التي تنسم بالتعقيد، وتفقد للخبرة في كثير من الأوقات.

وبالنسبة للحالة المصرية فإنه من الخطورة أن ننظر لها على أنها تتجه ارتدادياً دائماً مع صعوبتها وأزمته، فحتى إذا كان تقييمنا للمرحلة الانتقالية في مصر بعد هذا العام الطويل شديد الصعوبة أنها مرت بأزمات، فلا يمكننا أن نقول إنها ارتدادية لأن هذا نوع من جلد الذات الزائد عن حده؛ فبالنظر لخبرات أخرى نجد أن من طبيعة هذه المرحلة أن يصعد المنحنى ويهبط؛ فعلي سبيل المثال ذكرت منذ قليل جانب الاستفتاء بعدها هبط منحنى الأداء وفي مرحلة أخرى كان هناك هبوط شديد في منحنى أداء الإدارة للمرحلة الانتقالية في مشهد مثل محمد محمود الذي كان مشهداً دموياً جداً، وعقبها مباشرة سنجد مشهد الانتخابات التشريعية والجميع كان متخوفاً ألا تتم العملية الانتخابية أو تتم بمشاهد دموية فإذا بها تأتي نزيهة هادئة بشكل لم يكن متوقعاً.

- ومن آخر السمات أيضاً أن هذه المرحلة يبدأ فيها **شروع تدريجي للثورة المضادة**، ولا أقول هنا أن الثورة المضادة لا تكون واضحة، ولكن يكون لها مؤشرات: فعندنا أحداث فوضوية، وشائعات، وتضارب في الأنباء، وفي النهاية نجد أن الفاعل الأساسي في هذا كله هو الطرف الثالث الذي لا يعلمه أحد.

وبالطبع فإن المرحلة كان بها نوع من الترهل إلى حد كبير، فالفترة الانتقالية بعد ما تم تحديدها بجدول زمني أعلنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع الإعلان الدستوري الأول أنها ستة أشهر إذا بها تمتد حتى الآن، وقبل ذلك كانت ممتدة إلى أوائل عام 2013، ولم نعلم جدولاً زمنياً محدداً لها، ولكن بعد أحداث دموية وضغط من القوى الفاعلة الأساسية، وهي الشباب

وبعض القوى السياسية، نتج عنها إعلان المجلس العسكري أنه سيتم تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب في آخر يونيو.

وبالتالي فإن هذه السمات تتم عن مجموعة من الإشكاليات المعضلة والتعقيدات في العملية الانتقالية، وتجدر الإشارة إلى أن وجود هذه الإشكاليات أمر لا مفر منه وهذه صعوبة الحالة الثورية، فهناك إشكاليات في دراسة المرحلة الانتقالية ذاتها، وتتضح هذه الإشكاليات في ضوء دراسة للدكتور محمد صفار تتحدث عن غياب ونقص الجانب التطويري للمراحل الانتقالية في الخبرات المختلفة، ويرجع هذا النقص إلى أن الاهتمام دائماً يكون بأسباب الثورة وعوامل قيام الثورات والاهتمام بالحدث والزخم الثوري نفسه في أنه، وبمجرد أن تتم الإطاحة بالنظام ويبدأ نظام جديد وتبدأ مرحلة انتقالية يتم غض البصر عنها بشكل غير مقصود..

ولكن مع الزخم الثوري الموجود في المنطقة العربية وأهميتها للعالم كله في المرحلة الراهنة نحن بحاجة لأن ينهض مشروع علمي بهذا الخصوص من داخل الدائرة البحثية العربية والإسلامية.

وفي ضوء أدبيات التحول الديمقراطي نلاحظ أنه عندما تتم عملية التحول الديمقراطي من أعلى؛ حيث يبدأ رأس النظام (نتيجة ضغوط ما أو قناعة) في القيام بعملية تحول ديمقراطي حقيقية، فإن هذا يتم في ظل تعقيدات وإشكاليات شديدة، ولكن عندما يتم التحول من أسفل عبر ثورة تكون هذه الإشكاليات أعمق وأقوى، وتتمثل بشكل عام في مسألة إعادة هيكلة المؤسسات وإعادة بناء نظام جديد شامل لكافة الأبعاد: السياسي في المقام الأول وإطاره الدستوري والقانوني والتشريعي، وأيضاً أبعاده الاقتصادية والثقافية.

وفي الحالة المصرية نجد أن الإشكاليات زادت؛ لأن محرك الوضع للأمام نحو تقدم زمني أو تقدم في المرحلة الانتقالية كانت أحداث دموية، وكان لابد وأن تقوم القوى الثورية بضغط شديد حتى يكون هناك حدث أو تقدم واضح في العملية الانتقالية مثل أحداث محمد محمود وما ترتب عليها من تحديد موعد لانتهاة المرحلة الانتقالية، أو المليونيات الكثيرة التي خرجت تطالب بالتطهير ومحاكمة رموز الفساد وما إلى ذلك.

فضلاً عن غياب البيئة الاجتماعية والنفسية المساعدة لإتمام التحول نفسه بشكل منجز؛ فتوجد ثقافة غير تعددية وهذا ليس بجديد؛ ولكن الفكرة أننا قد نقبل بآراء أخرى ولكن لا نقبل أن يكون الطرف الآخر عنده رأي أفضل مني، فهذه الإشكالية تتمثل في غياب الثقافة التعددية في ظل غياب العامل الأمني؛ وهذا يزيد من غياب الثقة المتبادلة في شواهد واضحة جداً كضعف رأس المال الاجتماعي بين الناس والذي يتزامن مع ضعف الأمن.

وهناك خطوات إنجازية تتم في هذه المرحلة الانتقالية، فليست جميعها مظلمة فهناك خطوات إنجازية لعل أهمها هذه الخطوة من الانتخابات التشريعية بهذه النزاهة والهدوء، بل

وتحديد خارطة طريق قبلها للتعديلات الدستورية ثم الرئاسة، ولكن كل ذلك يتم أيضاً في محيط التحديات، ويجب أن نأخذ ذلك في عين الاعتبار؛ حيث نواجه الكثير من التحديات، فبجانب التحديات الداخلية التي تحدثنا عنها، هناك تحديات خارجية كبيرة.

وكل هذه السمات والإشكاليات الخاصة بالمراحل الانتقالية عامة والمرحلة المصرية على سبيل الخصوص تستدعي منا أن نبحث في تجارب الدول الأخرى؛ فإذا كان تقييمنا للمرحلة أنها شهدت مشاكل كثيرة جداً ومنها سوء الإدارة السياسية، والوصول إلى الانتخابات التشريعية بصعوبة شديدة، فإن ذلك يطرح تساؤلاً عن: **خبرة بعض النماذج الأخرى في ثورات أخرى.** وهذا ينقلنا إلى الجزء الثاني من الورقة البحثية.

### **ثانياً: الدروس المستفادة من مراحل انتقالية لنماذج ثورية أخرى:**

لكي تكون المقارنة أداة منهجية صحيحة لابد من توافر مجموعة من التشابهات والفروقات بين الأمور التي تتم المقارنة بينها، والمقارنة يمكن أن تتم من خلال طريقتين: **يمكن أن تتم طولياً عبر الزمن** مع الخبرة المصرية في مراحل انتقالية سابقة؛ فمثلاً أذكر سريعاً خبرة ما بعد 1952 إلى 1954 التي شهدت منع التعددية الحزبية ووجود مجلس الثورة والحكم العسكري الذي امتد عقوداً بعدها؛ نتيجة أن الناس كان لديها تخوف وتوجس من الديمقراطية، والخوف من أن التعددية الحزبية قد تأتي مرة أخرى بنظام فاسد مثل نظام ما قبل الثورة وإن كان ليبرالياً، فظهرت مظاهرات تقول تسقط الديمقراطية.

**والمقارنة العرضية** يمكن أن تتم مع نماذج ثورية في دول أخرى، وسأعرض نماذج سريعة مثل نماذج تعبر عن الموجة الرابعة من التحول الديمقراطي كلها ساهمت فيها تكنولوجيا الاتصال وقام بها شباب وكانت إثر انتخابات فهي أيضاً ثورات انتخابية بعد عملية تزوير انتخابات. ففي الحالة الجورجية عام 2003 بعدما حدثت الثورة تمت عملية انتقال تبدو من الجهة الشكلية كاملة ونظيفة تماماً، فبعد أن جاء الحزب الذي وصل للحكم بالأغلبية وهو حزب الحركة القومية المتحدة، إذا بالرئيس الذي أنتخب بانتخابات حرة نزيهة يأتي من نفس الحزب (حزب الأغلبية)، في ظل وجود معارضة ضعيفة، فأنتج ذلك إصلاحاً دستورياً يعطي سلطات واسعة للرئيس، فبالرغم من أن المرحلة تمت بهدوء وتمت بإجراءات سياسية وقانونية صحيحة شكلياً، إلا أنها في النهاية أنتجت ديمقراطية تسمى بالديمقراطية التنافسية السلطوية وكانت ديمقراطية شكلية وكأنه حدث ردة مرة أخرى.

إذاً فإن الهدوء النسبي الذي تتم به الانتخابات والإجراءات خلال المرحلة الانتقالية ليس دليلاً على أن التحول الديمقراطي قد تم بالفعل، فمع الوقت بدأت المعارضة تقوى وتحول النظام تحولاً كاملاً فيما بعد بشكل تدريجي.

وفي أوكرانيا مع الثورة البرتغالية عام 2004، والتي كانت أيضاً نتيجة انتخابات، نتجت تعددية غير فاعلة، لكن مع الوقت حدث التحول الديمقراطي، ولكن هذا لا يتم دفعة واحدة ولكن لابد من تدعيمه.

وآخر حالة وهي الحالة التونسية؛ ومن أسباب اختيار الحالة التونسية جوانب المقاربة بينها وبين الحالة المصرية، والجميع يعلمها، فكثيراً ما تتم المقارنة بين المرحلة الانتقالية ونتائجها في مصر وبين النموذج التونسي الحالي، وجانب آخر أن العملية الانتخابية نفسها في تونس كان لها كثير من السمات والمشاهد التي تخص العملية الانتخابية في مصر، فنتائجها تشبه كثيراً الحالة المصرية مثل أن الطليعة الثورية التي مثلها الشباب لم تحصل على نسبة كبيرة في البرلمان مثلما كان متوقفاً، وفي المقابل كانت الأغلبية إسلامية ومثلها حزب النهضة الذي فاز، والأهم أن الحالة التونسية الآن فيها أمر ربما لا يكون موجود في الحالة المصرية: ففي تونس تم التوافق على الرئيس، والأهم أن الأغلبية قامت بإعطاء رسائل شديدة الوضوح تطمئن القوى الأخرى، وهنا أنا لا أتحدث عن تقييمها ولكن أتحدث عن فكرة التوافق والطمأنة في الحالة التونسية من الجانب الإسلامي وحرصه على التوافق، فلقد ساهم هذا كثيراً في تخطي السجالات والاستقطابات الموجودة.

وأستطيع أن أخرج من المقارنات الثلاث بما يلي:

إن كل حالة منهم أكدت أن غياب رؤية سياسية وطنية حقيقة مستقلة لقيادة الدولة على المدى البعيد أدى لوقوع الدول في مشاكل كثيرة، ففي الحالة الجورجية والأوكرانية قيل أنهم كانوا يريدون التحول فقط ولم تكن هناك رؤية واضحة للنظام السياسي بعد التحول، والحالة التونسية مثل الحالة المصرية فلا بد وأن توجد هذه الرؤية المستقلة التي تجمع روافد الوطن المختلفة في حالة توافقية تقودها الأغلبية في البرلمان، ومن ثم فإنه في الحالة المصرية عند انتخابنا للرئيس يجب أن ننظر إلى برنامجه الانتخابي، فلا بد أن تتوافر لديه هذه الرؤية المستقبلية التوفيقية والجامعة للوطن لتدعيم وتأسيس نظام ديمقراطي.

### الخاتمة:

سأختم بمقولة المستشار طارق البشري بأنه لابد وأن تقود هذه الرؤية قوى سياسية لها صفات الوطنية والديمقراطية معاً؛ لأنها إن كانت وطنية فاعلة ولكنها غير ديمقراطية ستطيح بالنضال الوطني المصري، وإن كانت ديمقراطية ولكنها لا تراعي الوطن في مصالحه فستضيع كثيراً من مكتسبات الثورة.